IMDDF

Institut Méditerranéen Démocratique
Pour le Développement et la Formation

المعهد المتوسطي الديمقراطي للتنمية و التكوين

مذكرة

المعهد المتوسطي الديمقراطي للتنمية والتكوين

حول

"النموذج التنموي الجديد"

لنساهم جميعا في مغرب غدٍ أفضل

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس

يوم الثلاثاء 20 غشت 2019 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب الـ66

شعبي العزيز،

لقد حرصنا على جعل المواطن المغربي في صلب عملية التنمية، والغاية الأساسية منها، واعتمدنا دائما، مقاربة تشاركية وإدماجية، في معالجة القضايا الكبرى للبلاد، تنخرط فيها جميع القوى الحية للأمة.

وهذا ما نتوخاه من إحداث **اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي**؛ التي سنكلفها، قريبا، بالانكباب على هذا الموضوع المصيري. وإننا نريد منها أن تقوم بمهمة ثلاثية: تقويمية واستباقية واستشرافية، للتوجه بكل ثقة، نحو المستقبل.

ونود أن نؤكد هنا، على الطابع الوطني، لعمل اللجنة، وللتوصيات التي ستخرج بها، وللنموذج التنموي الذي نطمح إليه: نموذج مغربي- مغربي خالص. كما ينبغي اقتراح الآليات الملائمة، للتفعيل والتنفيذ والتتبع، وكذا المقاربات الكفيلة بجعل المغاربة يتملكون هذا النموذج، وينخرطون جماعيا في إنجاحه.

وإننا نتطلع أن يشكل النموذج التنموي، في صيغته الجديدة، قاعدة صلبة، لانبثاق عقد اجتماعي جديد، ينخرط فيه الجميع: الدولة ومؤسساتها، والقوى الحية للأمة، من قطاع خاص، وهيآت سياسية ونقابية، **ومنظمات جمعوية**، وعموم المواطنين.

العنوان: حي الجبراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

تقديم:

يمثل خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله ليوم الثلاثاء 20 غشت 2019 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب الـ66، نداء عاما لكافة القوى الحية في هذا الوطن لتحمل مسؤولياتها المتعلقة ببعث دورة إصلاحية تنموية ذات طابع عصري وحداثي، لمغرب يتمتع بمقومات نهضوية متينة تجيب على انتظارات المواطنات والمواطنين. هذه المضامين يجب أن يحملها النموذج التنموي الجديد بالأخذ بعين الاعتبار كل التطورات التي تعرفها بلادنا في عديد السياقات والمجالات، وفي سياق يواكب انفتاح المغرب على محيطه الدولي. كل ذلك يلزم أن يبنى وفق رؤية متبصرة ومنظور استراتيجي شامل ومندمج، يتجاوز الإصلاحات المضطربة والآنية. كما أن هذه المضامين يجب أن تحدد الأهداف وروافد التغيير وسبل التنزيل على أرض الواقع، مراعية الإمكانات المتاحة والممكنة.

إن "**المعهد المتوسطي الديمقراطي للتنمية والتكوين**" بحكم وعيه العميق كمؤسسة مدنية، بضرورة انخراط المجتمع المدني في إغناء المقترحات والأفكار حول النموذج التنموي الجديد، واستجابة للدعوة الملكية السامية، حرص بفضل تعبئة أطره وكوادره على المساهمة بهذه المذكرة في النقاش العمومي القائم حول النموذج التنموي الجديد بمنظور شبابي جمعوي تحت شعار: "**لنساهم جميعا في مغرب غدٍ أفضل**"، وذلك عبر المشاركة وتنظيم مجموعة من اللقاءات عن بعد ونقاش داخلي تفاعلي بين الأعضاء.

إن "المعهد المتوسطي الديمقراطي للتنمية والتكوين" بذلك يجدد تأكيده الالتزام بمواصلة النضال من أجل أن يتوسد المغرب وجاهة رائدة ومتميزة تليق بتاريخه العريق وموقعه الجغرافي المتميز، وتنوع ثرواته ونبوغ شعبه، الذي له كامل الفخر وهو يتحسس مسارات أدمغة تقود العالم في عديد المجالات وبكفاءات سامقة.

إن مساهمة المعهد التي تعتبر رؤية وعصارة تفكير لشباب يحلمون بمغرب لغد أفضل، يرجو من خلالها إغناء التفكير الجماعي في هذا الورش الوطني، الذي وإن نجحنا في تحقيقه، فسنصون الكرامة، وسنؤسس جميعا بثقة ورصانة وثبات نحو مغرب رافد في مختلف السياقات والتوابث التي يقوم عليها الوطن والأمة. وذلك انطلاقا من المحاور التالية:

المحور الأول: إصلاح منظومة التعليم.
المحور الثاني: الاهتمام بالبحث العلمي والتشجيع على الابتكار.
المحور الثالث: الاقلاع الاقتصادي وإنعاش التشغيل.
المحور الرابع: إصلاح المنظومة الصحية.
المحور الخامس: تجويد الخدمات الاجتماعية.
المحور السادس: تجويد العمل الجمعوي.
المحور السابع: تجويد الإعلام.
المحور الثامن: تجويد المؤسسات والخدمات العمومية والقضاء.
المحور التاسع: خلق أجواء تنافسية في المجال الثقافي والرياضي.

العنوان: حي الجبراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

المحور الأول: إصلاح منظومة التعليم

يعد التعليم أحد أهم الركائز المؤثرة في نهضة وتنمية الدول، حيث يخلق للفرد شخصية متكاملة، متعلمة وصارمة، تمكن من تخطي أقوى العقبات ومن المنافسة العالمية في العديد من المجالات، ويثبت لنا جميعًا أثر التعليم والتربية على المجتمعات المتقدمة، حيث أصبح من الضروري تحسين وإصلاح منظومة التعليم المغربية ليساهم في تنمية العنصر البشري وفي التنمية المنشودة عن طريق:

1- **اعادة النظر في المناهج التعليمية والاهتمام بالثقافة المدرسية:**

- ضرورة إدراج العمل التطوعي والمواطنة ضمن السياسات التربوية والتعليمية في شكل مواد وبرامج.
- ضرورة تشجيع وتربية الطفل بتنظيف الطاولات، أرضيات الفصول، الممرات، قاعات الطعام، غسل دورات المياه وجمع أوراق الشجر المتساقط والقمامة من ساحة المدرسة، حيث لا يعتبر هذا الأمر إهانةً للطفل، بل ينعكس عليه بشكل إيجابي، فينمي فيه روح العمل الجماعي وتحمل المسؤولية، كما يصبح أكثر محافظةً على مدرسته.
- ضرورة إدراج التدبير المنزلي والتربية الأخلاقية والعلوم الاجتماعية والحرف اليدوية في السلك الابتدائي من أجل إنتاج تلميذ متكامل من جميع الجوانب.

2- **الاهتمام بالتعليم الشامل:**

- تعليم الطفل طرق النظافة الشخصية، والتغذية الصحيحة، وصولًا إلى كيفية التحدث مع الكبار وتحية الزملاء، حيث يبث فيه الأخلاق الحميدة والسلوك الحسن.

3- **التركيز على الاجتهاد :**

- يجب عدم التركيز على ذكاء الطفل بشكل أساسي، حيث إن الاجتهاد والاهتمام بأهمية الاجتهاد يجب أن يكون في المرتبة الأولى.
- تشجيع الأطفال على الجد والمثابرة وعدم الإيمان والاعتماد على الموهبة كسبيل للنجاح للارتقاء بذواتهم وكي يصبحوا مندمجين مع واقعهم وأكثر تحكما في تصرفاتهم وانفعالاتهم.

4- **رد الاعتبار للمعلم:**

- تعتبر جودة المعلمين العالية سببًا رئيسيًا للأداء القوي، حيث أصبح من الضروري تمتع المعلمين بمكانة مرموقة في المجتمع وبأجور تحفظ كرامتهم، وبذلك سيميل قطاع التعليم لجذب الخريجين ذوي المواهب القوية والكفاءة العالية.
- يجب خضوع الأجور والمرتبات بين المعلمين بشكل تنافسي حسب الأداء، بالإضافة إلى مكافآت خاصة لأصحاب الأداء القوي والعالي.

وبالتالي صناعة مواطن صالح محبٌ لوطنة وللعمل والاجتهاد، متعلم ومثقف، الشيء الذي سينعكس على الاقتصاد الوطني والتنمية المنشودة.

العنوان: حي الجبراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

المحور الثاني: الاهتمام بالبحث العلمي والتشجيع على الابتكار

قد لا نضيف جديدا إذا ما أكدنا على أن البحث العلمي هو الرافعة الأساسية والمدخل الحقيقي والصحيح لتنمية أي مجتمع، فالبحث العلمي هو مقياس تقدم الدول، وعليه فإن التفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية يرجع بشكل أساسي إلى الاستثمار في البحث العلمي والتشجيع على الابتكار وتطبيق النتائج في كافة القطاعات التنموية. إذ لا يستقيم التحدث عن التنمية بعيدا عن التأسيس لدور البحث العلمي كقاعدة مهمة تنطلق منها كل مشاريع التنمية باختلاف مستوياتها وسياقاتها وكافة قطاعاتها المتباينة، خصوصا ونحن نعيش كباقي دول العالم أزمة اقتصادية لا يمكن حلها بالسهولة أو على المدى القريب سوى بمنهجية واضحة أساسها البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا والابتكار عن طريق:

- دعم وتوفير الإمكانات اللازمة والاهتمام بمرافق المؤسسات التعليمية من أجل البحث العلمي والابتكار.
- الرفع من ميزانية البحث العلمي والتي يجب أن تكون نسبة محترمة من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تقدر في بعض الدول المتقدمة ب2.5 في المائة.
- خلق إدارة مكونة من كوادر بشرية مدربة على تمويل مشاريع البحث العلمي والابتكار.
- خلق شراكة تعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث المتخصصة وشركات القطاع الخاص، مع مشاركة أعضاء هيئة التدريس وحتى المتقاعدين منهم والراغبين في التطوع.
- البحث عن كوادر محلية ذات تكاليف منخفظة ومنع هجرة الأدمغة وتحفيزهم بسخاء.
- ربط مؤسسات التعليم ومراكز البحث بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية.
- ضرورة الإيمان بقدرات الباحثين وتمويل أبحاثهم وإبتكاراتهم، لأنه في آخر المطاف فإن هذا الإنفاق سيؤتي أكله بالنفع على المجتمع وعلى الوطن لا محالة.

إننا ونحن نلاحظ الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطا بعيدة في التطور والنجاح اعتمدت اعتمادا كليا على دور البحوث العلمية والابتكار في تفعيل حركة التطور، والتي تجاوزت مجتمعاتهم لتنعكس على أسلوب حياة المجتمعات الأخرى، وانعكست هذه المنفعة حتى على أرباب العمل ومنها على الاقتصاد الوطني، لذلك يظل العنصر البشري هو الداعم الأساسي لبناء نهضة قومية شاملة على مستوى المجتمع، والذي في حاجة ماسة لبناء القدرات والتطوير الذاتي للفرد. ومع قليل من التمحيص يمكن التأكيد أن البحث العلمي هو باب المعرفة الذي لا تحده حدوده، إذ أن حقل التجارب يحتاج لأدوات ومناهج، وهو بذلك العملية الإحصائية للرصد الدقيق ومسألة تربوية في الأساس تعتمد على التحليل وتجميع المعطيات لاستخلاص النتائج سواء تعلق الأمر بالعلوم النظرية أو التطبيقية، مما يفرض أن يكون البحث العلمي من أساسيات المناهج الدراسية وابتداء من سن مبكرة، وأن يكون محور دراسات مستفيضة واهتمام حقيقي بضرورة دوره الفاعل في تحقيق تنمية مستدامة راعية لحياة الإنسان ورفاهيته وضامنة لظروف أفضل لحياته وفق أجود السياسات والرؤى.

العنوان: حي الجبراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

المحور الثالث: الاقلاع الاقتصادي وإنعاش التشغيل:

لا يختلف إثنين أن التشغيل بالمغرب يعاني من عدة إكراهات وصعوبات بنيوية وظرفية وسياسية. فتقلبات السياسة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على سياسة التشغيل، فالتقدم والنمو الاقتصادي الوطني تبقى معدلاته جد ضعيفة، خاصة بالنظر للحاجيات الاجتماعية المتزايدة الناتجة عن توسع قوي للوسط الحضري وارتفاع مهم للساكنة النشيطة.

لتجاوز المعيقات التي تحول دون تحقيق نمو اقتصادي عالٍ ومستدام ومنتج للرخاء الاجتماعي نقترح مايلي:

1- **تشجيع المنتوج الداخلي:**

- حث المواطنين على استهلاك المنتوجات المحلية المغربية (الفلاحية، الصناعة التقليدية والعصرية، والتكنولوجية و....).
- إعطاء الأولوية للصناعة المغربية، وكذلك إعطاء فرصة للمبتكرين والمخترعين المغاربة لإثبات الذات.
- الاهتمام بالتصنيع والانتاج والتسويق الداخلي.
- إنتاج الطاقة المحلية والطاقة المتجددة، وفتح معامل تكرير البترول (مصفاة سيدي قاسم، ومصفاة المحمدية).

2- **تشجيع الاستثمار وخلق تكافؤ الفرص بين المستثمرين:**

- تسهيل وتبسيط مسطرة دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والتشغيل الذاتي والقطاع غير المهيكل، كي يتمكن حاملي المشاريع من الاندماج في سوق الشغل وخلق فرص عمل جديدة.
- انشاء تعاونيات ديموقراطية تستغل الثروات الطبيعية (مقالع الرمال، الثروات البحرية والغابوية ...) وإلغاء الإمتيازات.
- حماية الانتاج المحلي من زحف المنافسة المدمرة عبر تحرير تجارة الاستيراد واتفاقيات التبادل الحر.

3- **الحكامة الجيدة:**

- الانخراط وبسرعة في القضاء على الفساد ومحاسبة المفسدين ومعاقبتهم على الانتهاكات الجسيمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- إيقاف نزيف هدر المال العام واسترجاع كافة الأموال والأراضي المنهوبة، وتحويل عائداتها لتمويل التنمية والتشغيل.
- الحد من سياسة الاستدانة الخارجية وذلك في غياب أية مراقبة ديموقراطية شعبية لجدوى هذه الاستدانة ولمجالات توظيفها.
- التقليص من أجور موظفي ومسؤولي الدولة المرتفعة.
- إلغاء تقاعد الوزراء والبرلمانيين وتحويلها إلى فرص شغل للشباب.
- تقليص النفقات غير الضرورية (سيارات مكاتب تنقلات ...).
- وقف عمليات خوصصة المرافق العمومية وتفويتها للقطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- سن ضريبة متصاعدة على الثروة والإرث.
- تنظيم القطاعات غير المهيكلة.

العنوان: حي الجبراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

4- **التخطيط الجيد:**

- اعتماد أسلوب التخطيط الطويل الأمد والذي يتضمن استراتيجية تنموية طويلة المدى تصل إلى ربع قرن.
- تحديد معالم الاقتصاد المغربي بقطاعاته وأوضاعه الاجتماعية المختلفة على أن يكون برنامج المخطط محل إجماع القوى الديموقراطية ويعكس طموحات الطبقات الكادحة، ومن شأنه تحفيز القطاعات المختلفة للتحرك نحو النمو المتواصل.
- نهج سياسة وخطط تتماشى مع حاجيات الشعب المغربي الحقيقية ومن أجل اكتفاء ذاتي (التغذية، استثمار الثروة البحرية والباطنية) وخلق دينامية تفتح المجال لتحقيق فرص الشغل.
- الأخذ بعين الإعتبار حاجيات الجهات وطبيعتها وثقافتها في ميدان التشغيل في مخططات التنمية.
- تبسيط المساطير في مجال الاستثمار الوطني وتشجيع الشباب على خلق مشاريع وتمويلها بطرق نظم بنكية سهلة وليست معقدة.
- العناية بالفلاح الصغير والمتوسط بالعالم القروي من خلال توفير البنية التحتية وتعميم الماء الشروب والإنارة.
- جعل المراكز القروية أقطابا للتنمية الاقتصادية تتمركز فيها الخدمات العمومية الأساسية والأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية للحد من الهجرة القروية.

5- **تطبيق قانون الشغل:**

- إلزامية برم عقد العمل في جميع القطاعات المهنية والحرفية.
- ضرورة تسجيل وتصريح جميع العمال والمستخدمين في الضمان الاجتماعي والتأمين، بما فيهم المتاجر الصغرى، المطاعم، المقاهي، الحرف، السائقين....
- حماية استقرار العمل والمنع الفعلي لتسريح العمال.

6- **تشجيع السياحة:**

- التكثيف من الحملات الادعائية والإشهارية لإنعاش السياحة بالمغرب مع تحسين جودة الخدمات بأثمنة معقولة مشجعة.
- تصحيح الأفكار الخاطئة عن المغرب والآثار السياحية.
- دعم السياحة الجبلية بمنح مساعدات وقروض.
- الاطلاع على اتجاهات السيّاح وحاجاتهم ورغباتهم.
- إنتاج أفلام وثائقية عن السياحة، الآثار والخدمات السياحية في الدولة.
- التربية على احترام السياح وعدم إزعاجهم، والابتعاد عن محاولة استغلالهم برفع الأسعار عليهم، أوبيعهم بضاعةً مغشوشةً على أنها أصليةً.
- مراقبة الأسعار وفرض وضع الأثمنة على المنوجات.
- تعيين المرشدين السياحيين في المناطق السياحية والمكاتب السياحية، لمساعدة السياح على التعرّف على أفضل المناطق السياحية، والاستمتاع بها بالشكل الصحيح.
- وضع القوانين الصارمة التي تحمي السائح من الاستغلال.
- تأمين الحماية اللازمة للسياح لحرية التنقل مع عدم الخوف من الهجوم أو السرقة أو أي أنواع الاعتداء.
- تخصيص ميزانيات لإعادة إعمار وترميم المآثر السياحية، مع وضع أثمنة وتذاكر معقولة لجلب السياح ولكي تدر على الدولة مبالغ مالية مهمة.

العنوان: حي الجبراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

المحور الرابع: إصلاح المنظومة الصحية:

يشكل قطاع الصحة إحدى الإشكاليات الكبرى بالمغرب، إذ تعتبر المدخل الأساس الضامن للنهضة والتقدم والمحرك الرئيسي لباقي السياسات العمومية، ما يرتبها ضمن الأولويات الصعبة المعقدة نظرا لارتباطها الوثيق بالحاجيات المجتمعية اليومية الغير قابلة للتأجيل أو التقشف والتساهل في تدبير خدمة أساسية تعد حقا من الحقوق الأساسية التي يضمنها الدستور وتنص عليه المواثيق الدولية والإنسانية. وبالتالي النموذج التنموي الجديد مرتبط بشكل جدري مع إصلاح المنظومة الصحية عن طريق:

- الرفع من ميزانية القطاع الصحي والتي يجب أن تكون نسبة محترمة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الزيادة من عدد الأطر الصحية ورفع رواتب الأطباء والممرضين لتحفيزهم على القيام بأدوارهم، وعدم اللجوء للقطاع الخاص أو الهجرة، مع وضع آليات للمراقبة والمتابعة.
- تعزيز البنية الصحية بالقرى والبوادي، وخصوصا الولادة والمستعجلات.
- تشجيع الاستثمار في الصناعات الصحيية والطبية الوطنية (صناعة الأدوية، المعدات والمستلزمات الطبية، الآلات...).
- توفير نظام الرقمنة وأدوات التكنولوجية المعلوماتية في كل الهياكل والمستشفيات،لأن المعلومات الجيدة والحقيقية تؤسس للقرارات الصائبة وتسمح بادراك واستشعار مشاكل الصحة العمومية ورهاناتها في المجتمع والتدخل مباشرة لإعطاء الحلول ووضع السياسات الراشدة.
- إعادة النظر في عدد المنخرطين في نظام المساعدة الطبية "راميد" الذي لا يعكس الصورة الحقيقية.
- وضع نظام صحي إجباري يحق بموجبه لكل شخص تلقي العلاج المناسب مجاناً، وذلك مقابل مبلغ شهري بسيط يُدفع لشركات التأمين (العامة أو الخاصة) مع إعفاء الطبقة الهشة.
- تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع الصحي للجميع (ليس ضروريا أن يكون طبيبا)، مع ضرورة مراقبة الأسعار.

المحور الخامس: تجويد الخدمات الاجتماعية:

- احداث صندوق المساعدة لمن فقد عمله.
- دعم وتمكين الأسر المحتاجة من ذوي الدخل المحدود للوصول بهم إلى المستوى المعيشي اللائق، بما يمكنهم من العيش بكرامة واستقلالية.
- احتواء ورعاية وحماية المتشردين والعجزة من خلال خدمات الإيواء.
- احداث صندوق لتشجيع الشباب على الزواج (الزواج الجماعي).
- تحصين المكتسبات الاجتماعية نتيجة ظهور فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد (احداث الصناديق والمساعدات المادية).
- ربط المحاسبة بالمسؤولية للمستفيذين من دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- العمل على رفع مستوى الوعي والتثقيف الاجتماعي والأعمال التطوعية لدى كافة أفراد المجتمع.
- إعمال القانون في مجال حماية المستهلك من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

العنوان: حي الجبراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

المحور السادس: تجويد العمل الجمعوي.

يعد العمل الجمعوي بالمغرب رافدا من روافد التنمية، خصوصا منها المحلية، ودعامة أساسية في ازدهار ونماء الوطن، بما يمثل من قوة قادرة على التحرك السريع والفعال بأبسط الوسائل، والعمل الميداني واليومي مع السكان والقرب من المواطنين والعمل الدائم بجانبهم بمختلف القرى والأحياء، إلى جانب توفر الحركة الجمعوية على امتداد جغرافي وبشري مهم يمثل قوة إضافية تمكن الدولة من مضاعفة المجهود العمومي للتصدي لأية ظاهرة كيفما كانت. إلا أن الاكراهات القانونية والواقعية تقلل من مساهمتها الفاعلة عن طريق مجموعة من الاختلالات التي تعرقل العمل الجمعوي من قبيل الإطار القانوني القديم، والنظام الضريبي المقيد، وغياب نظام تدريب وطني، وغياب علاقة تعاونية مؤسسة بين الفاعلين الجمعويين والمسؤولين المنتخبين.

إن مساهمة المجتمع المدني في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 1٪ بينما يزخر هذا القطاع بالعديد من الإمكانيات التي يمكن أن ترفع من نسبة مساهمته إلى حدود 3٪ في أقل من سنتين إذا ما وضعت خطة دامجة ومندمجة لإصلاح هذا القطاع، وذلك عن طريق:

- التعجيل بمراجعة وإصلاح القانون المنظم للجمعيات بالعمل على ملائمته مع المقتضيات الدستورية والأدوار المطلوبة للمجتمع المدني في التنمية، فمن خلال مراجعة التشريعات يمكن للجمعيات أن تلعب دورا أكبر فيما يخص التعليم والتكوين وأيضا التشغيل في شقه الجمعوي. إننا نتحدث هنا عن قوانين عمرت زهاء نصف قرن دون أن تطالها يد التحديث والتجديد كقانون الأعمال الخيرية الذي يعود تاريخه إلى 1971، أو كقوانين تعتبر المنظمات جنسا واحدا ولا تفرق بين الاختلافات الموجودة بين أعمالها، بحيث لا تفرق بين المؤسسة والجمعية، مما يجعل النظام الضريبي متحيزا ضدها. كما أن منح مزايا ضريبية لجمعيات معترف لها بالفائدة العامة لا ينصف بقية الجمعيات العاملة من داخل المجتمع المدني، خصوصا وأن عددها محدود وتخضع في غالب الأحيان لمنطق الزبونية والمحسوبية، كما أنه من غير المعقول مثلا أن تخضع جمعيات لضريبة 30٪ من تعويضات المكونين الذين يقومون بتدريب المستفيدين مجانا في عديد المناسبات، في حين أن مؤسسة تعليمية خاصة للربح تدفع فقط 17.5٪.
- ضرورة التسريع من وتيرة اعتماد مشروع قانون التطوع والتطوع التعاقدي لتعزيز التشغيل في المجتمع المدني.
- مراجعة نظام التمويل في القطاع الجمعوي سيساعد الجمعيات على الاعتماد على مصادر متنوعة من التمويل خاصة عن طريق المنظمات الأممية والدولية وكذلك عن طريق الاستفادة من التبرعات المدرجة في النفقات القابلة للخصم للشركات، مما قد يخلق شراكة حقيقية بين المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل تنمية محلية قوية.
- توفير المزيد من التمكين وتقوية قدرات الجمعيات، فالمغرب لا يتوفر على نظام تدريب عام للجمعيات، وتبقى المبادرات في هذا المجال محدودة وغير كافية لتلبية احتياجات القطاع.
- ضرورة تفعيل المقاربة التشاركية مع المجتمع المدني في بلورة خطط العمل، وبناء المغرب الحديث ضمن تصور شمولي يستفيد من كل الإمكانيات المتاحة لمواصلة الحلم من أجل مغرب ديمقراطي متقدم ومنفتح، تتعزز فيه السياسات العمومية الاجتماعية وتتوطد فيه الخدمة لكل الفئات دون استثناء وبمختلف تراب الوطن.
- أخيرا، نقترح تنظيم مناظرة وطنية حول المجتمع المدني تضم الفاعلين الجمعويين والمدنيين إلى جانب مسؤولين ومنتخبين وخبراء من تخصصات مختلفة من أجل الوقوف على هذه الاختلالات وتقديم رؤى مندمجة حولها.

العنوان: حي الجبراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

المحور السابع: تجويد الإعلام:

- اعادة النظر في البرامج التلفزية الرذيئة التي تكرس الجهل الناتج عن ضعف وسوء البرامج والمناهج التعليمية.
- التركيز على البرامج الهادفة التي تساهم في التنشئة السليمة للطفل وتوعية الأم بالواجبات والحقوق.
- تقريب الإعلام من المواطن لمعرفة همومه والسعي إلى ايجاد حلول لجل المشاكل.
- ربط مفهوم النموذج الإعلامي الرقمي بالنموذج المجتمعي لتفادي أخطاء الإعلام التقليدي.
- توحيد المعايير والشروط الواجب توفرها في الصحفي المهني والمقاولة الصحفية.
- مأسسة المقاولات الإعلامية وحمايتها قانونيا واقتصاديا.
- تخصيص دعم للمقاولات الإعلامية بناء على شروط الشفافية والموضوعية وتكافؤ الفرص.
- إحداث لجنة داخل المجلس الوطني للصحافة لدراسة جودة المنتوج ومتابعة جدية للمواقع.

المحور الثامن: تجويد المؤسسات والخدمات العمومية والقضاء:

- تطهير مؤسسات الدولة من الريع والفساد الذي يطالها، وربط المسؤولية بالمحاسبة في كل منصب ولاي شخص.
- تقليص النفقات الغير ضرورية (سيارات مكاتب تنقلات ...)
- تكوين لجان محلية ذات ثقة لمراقبة والابلاغ عن حالات الرشوة، ومعاقبة المرتشين والراشين أشد العقاب.
- إعطاء اهتماما أكثر وأكبر للبنية التحتية بما فيها الطرق وأودية الواد الحار وخلق شبكات طرق لفك العزلة عن بعض الأحياء البعيدة وكذلك البوادي .
- استقلالية القضاء وتطبيق القانون على الجميع.
- إعادة النظر واصلاح بعض القوانين والبنود في منظومة القضاء.

المحور التاسع: خلق أجواء تنافسية في المجال الثقافي والرياضي:

تزخر جهة طنجة تطوان الحسيمة بمجموعة كبيرة من الجمعيات والأندية الفاعلة والفعالة، والتي ينشط فيها مجموعة من الطاقات والمواهب في شتى المجالات الثقافية والرياضية... بصنف الأسوياء والأشخاص في وضعية إعاقة، فإنه من الواجب التنقيب عن هاته المواهب، وإعطائها فرصة للإبراز والظهور، وذلك عن طريق:

- التواصل مع الجمعيات والأندية.
- وضع برامج تنافسية في المجالين الثقافي والرياضي.
- خلق لجنة نزيهة تواكب الأجواء التنافسية.
- تشجيع المواهب التي تحتل المراكز الثلاثة الأولى بجوائز رمزية.
- مواكبة المواهب الفائزة في المنافسات الوطنية والدولية.

العنوان: حي الجيراري 2 زنقة 32 رقم 10 – طنجة الهاتف: 0660.03.85.76 البريد: institut.mddf@gmail.com

بطاقة تعريفية حول المعهد المتوسطي الديمقراطي للتنمية والتكوين

المعهد المتوسطي الديمقراطي للتنمية والتكوين هيئة مدنية مستقلة عن السلطات الحكومية والهيئات السياسية والنقابية وكل التيارات والتوجهات الإيديولوجية، يسعى للنهوض بالفرد والمجتمع من خلال المساهمة في تنمية مندمجة ومستدامة محورها التكوين والتأطير والتنمية البشرية، والتواصل مع المجتمع وتعزيز دور العمل الجمعوي الفاعل وفق مقاربة جادة ومسؤولة.

تاريخ التأسيس: 18 شتنبر 2016

أهم الأهداف:

- المساهمة في بناء الشخصية المتوازنة للشباب وتشجيعهم على تحمل المسؤولية والمشاركة الاجتماعية.
- مأسسة مشاركة الشباب في التنمية المحلية.
- توفير الخبرات العلمية والتقنية التي تُساعد الشباب والجمعيات على مُواكبة آخر التطورات في مجالات التنمية.
- تأطير الشباب للمساهمة بشكل فعال في مواكبة وتتبع وتقييم السياسات العمومية.
- التربية على حقوق الانسان وترسيخ روح المواطنة في صفوف الشباب المغربي.
- نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
- المساهمة في تكوين وإعداد الشباب وتأهيلهم للاندماج في سوق الشغل.
- تحفيز ومساعدة الشباب على التشغيل الذاتي وخلق تعاونيات ومقاولات صغرى.
- التحسيس والتوعية في المجال الصحي والتربية الأسرية.
- الاهتمام بشؤون المرأة والأسرة وتأهيل الفتاة.
- الاهتمام بالأنشطة التربوية والتوجيهية للأطفال واليافعين.

بعض الأنشطة والمشاريع المنجزة:

- ملتقى الشباب الجهوي للمواطنة والتطوع في دورتين لمدة أربعة أيام.
- برنامج تأهيل الجمعيات لمدة أربع أسابيع في ثلاث دورات.
- برنامج تأهيل الشباب ذوي التحصيل المتوسط في الكهرباء المنزلية لمدة ثلاث أشهر في دورتين.
- برنامج "تطبيق من أجل السلام" من تمويل منظمة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات UNAOC.
- مشروع "السينما من أجل مساواة المرأة" من تمويل الاتحاد الأوربي عبر منظمة COSPE.
- مشروع "من أجل جمعيات مواطنة" من تمويل الاتحاد الأوربي عبر مكتب الأمم المتحدة لخدمات لمشاريع UNOPS.

للتواصل:

- **الهاتف:** 0660.03.85.76
- **العنوان:** حي الجيراري 2 زنقة 32 رقم 10 طنجة.
- **البريد:** yassine.arrich@gmail.com/ institut.mddf@gmail.com